بقلم : محمد حامد الصياد
مستشار التأمين الاجتماعي
وكيل أول وزارة التأمينات (الأسبق)
رئيس صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة (الأسبق)

التأمينات الاجتماعية والوعي التأميني

امتدت مظلة التأمين الاجتماعى تشريعيا لتشمل كل مواطن في مصر ، بشكل مباشر (المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات) ، وبشكل غير مباشر (المستحقين عن المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات) .

ومع امتداد هذه المظلة تشريعيا ، إلا أنها لم تمتد فى الواقع العملي بالشكل المأمول ، ويرجع ذلك في الأساس إلي نقص الوعى التأمينى لدى المخاطبين بأحكام نظم التأمين الاجتماعى ، والذى يتمثل بصفة أساسية في عدم معرفة المبادئ والمفاهيم والحقائق المتعلقة بهذا النظام الهام لمجموع المواطنين .

وفي هذا الإطار ومن خلال هذه المجلة العريقة ، التي تقوم بدور هام وأساسى علي مدي أكثر من نصف قرن في نشر الوعى التأمينى ، نتناول بعض الموضوعات ذات العلاقة بالوعى التأميني التى نأمل الاستفادة منها .

ثلاث وسبعون : النواحي الفنية والتمويلية في نظم التأمين الاجتماعى – الجزء الأول

تمثل الجوانب الفنية والتمويلية في نظم التأمين الاجتماعي أهمية كبري ، من حيث تحقيق التوازن بين ايرادات ومصروفات هذه النظم بما يحقق أستقلاليتها .

ولبيان أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حتي تكون الصورة واضحة للمهتمين بنظم التأمين الاجتماعي علي مستوياتهم المختلفة ، **نتناول هذا الموضوع فى أربعة بنود رئيسية كما يلى :**

أولا : النواحي الفنية في نظم التأمين الإجتماعي
ثانيا : تمويل التأمينات الإجتماعية
ثالثا : دور الدراسات الإكتوارية في نظم التأمين الإجتماعي
رابعا: البيانات المطلوبة لفحص المركز المالي

أولا : النواحي الفنية
في نظم التأمين الإجتماعي

مع التطور الحضاري للشعوب في مختلف أنحاء العالم أصبحت الحاجة إلي خدمات التأمين الإجتماعي تفوق الحاجة إلي الخدمات الأخري مثل الطرق والكهرباء ..... إلخ

فالإنسان يستطيع أن يعيش بدون كهرباء وبدون طرق ممهدة إلا إنه لا يستطيع أن يعيش دون دخل .

وتـأمين الـدخل هـو الفكـرة الأساسـية لنشـأة مشـروعات التـأمين الإجتمـاعي ، والتـي تـهدف إلـي تعويض الأفراد وأسرهم عن إنقطاع الدخل بالتقاعد عن العمل أو بالوفاة أو العجز ..... إلخ

وقد تطورت فكرة التأمين الإجتماعي منذ نشأتها منذ أكثر من قرنين من الزمن حتي أصبحت تشمل في الوقت الحاضر أنواع التأمين الآتية :

1- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة :

والذي يضمن دفع معاشات دورية أو مكافأة ترك خدمة ل :

أ- المؤمن عليه في حالة بلوغه سن التقاعد .

ب- المؤمن عليه في حالة عجزه عجزا مستديما .

ج- أسر المتوفين من المؤمن عليهم .

هذا فضـلا عن بعض الحقوق الإضـافية الأخري (تعويض إضـافي / منحـة وفـاة / نفقـات جنازة / منحة زواج البنت أو الأخت / منحـة قطـع معـاش الإبـن أو الأخ / إسـتبدال المعـاش (الإقتراض بضمان المعاش) / .... إلخ).

2- تأمين إصابات العمل :

والذي يتضمن العديد من الحقوق تشمل :

أ- العلاج والرعاية الطبية بكل مستوياتها ومشتملاتها .

ب- تعويض الأجر خلال فترة التخلف عن العمل بسبب الإصابة .

ج- مصاريف الإنتقال من محل الإقامة إلي مكان العلاج والعكس .

د- تعويض الدفعة الواحدة أو المعاش في حالة تخلف العجز أو وقوع الوفاة نتيجة الإصابة .

3- تأمين المرض (التأمين الصحي) :

والذي يقدم :

أ- العلاج والرعاية الطبية بكل مستوياتها ومشتملاتها .

ب- تعويض الأجر خلال فترة التخلف عن العمل بسبب المرض .

ج- مصاريف الإنتقال من محل الإقامة إلي مكان العلاج والعكس .

4- تأمين البطالة :

والذي يقدم تعويضات مؤقتة لمن يتعطل عن العمل لتساعده علي المعيشة حتي يجد عملا آخر.

5- تأمين رعاية الأسرة :

والذي يقدم مساعدات مالية تتناسب مع عدد الأطفال في الأسرة إلي جانب مساعدات عينية مثل الألبان للمواليد وصغار الأطفال .

ونستعرض فيما يلي النواحي الفنية لنظم التأمين الإجتماعي والتي تتلخص في الآتي:

1- النواحي الديموغرافية :

وذلك لتحديد حجم العمالة ، وحجم الأسرة ، ومعدلات الوفاة ، ومعدلات الخصوبة ، ونسبة المتزوجين ، والعلاقة بين سن الزوج والزوجة والأولاد ، ونسبة الذكور إلي الإناث ، وشكل الهرم السكاني ، وتوقعات المستقبل بالنسبة لتغير السكان ، ..... إلخ .

وتستخدم البيانات الديموغرافية في الدراسات الخاصة بتحديد التعيينات الجديدة المتوقع إشتراكها في نظم التأمين الإجتماعي ، وبالتالي تطور حجم العمالة في المستقبل من حيث الكم والجنس ..... إلخ .

2- النواحي المالية والإقتصادية :

والتي تتعلق بالأجور وتدرجها بالنسبة للمستقبل ، وأثر التضخم علي القيمة الشرائية للنقود ، وإنعكاس ذلك علي الأجور والمعاشات وماتتطلبه من زيادات للحفاظ علي مستوي المعيشة .

كذلك تحدد الأحوال الإقتصادية معدلات ريع الإستثمار التي يمكن تحقيقها علي أموال التأمينات الإجتماعية وذلك في المدي القصير والمدي الطويل ، ويلعب الدخل من الإستثمار دورا بارزا في نظم التأمين الإجتماعي الممولة تمويلا كاملا حيث يمكن أن تبلغ مساهمة الدخل من الإستثمار في التمويل الي ثلاثة أرباع الإلتزامات ، بينما تساهم الإشتراكات بالربع فقط ، وذلك نظرا لأن إلتزامات التأمين الإجتماعي هي إلتزامات طويلة الأجل تمتد منذ دخول العامل في النظام (في سن 25 سنة مثلا) إلي أن يتقاعد (في سن 60 أو 65 سنة) ثم مرحلة صرف المعاش له ولأسرته من بعده ، أي أن الإلتزام يستمر إلي مايزيد علي 60 سنة ، كذلك تصرف معاشات الوفاة أثناء الخدمة إلي أرامل وأولاد متوسط أعمارهم صغير.

هذا كما أن الأحوال الإقتصادية لها أثر علي تحديد حجم الأسرة وبالتالي معدلات الخصوبة التي تحدد حجم العمالة المؤمن عليها في المستقبل ، كذلك تلعب الأحوال الإقتصادية دورا في تحديد الحد الأدني والحد الأقصي للأجور التأمينية ، وبالتالي الحد الأدني والحد الأقصي للمعاشات .

3- النواحي الإحصائية :

إلي جانب القسمين الأساسيين لعلم الإحصاء وهما الإحصاء الوصفي ، والإحصاء التحليلي ، هناك قسم ثالث يطلق عليه الإحصاء الإكتواري يستخدم أساسا في حقل التأمين سواء الإجتماعي أو التجاري ، ويهتم بحساب معدلات التناقص ، وكذلك معدلات التزايد ، مثل معدلات الوفاة ومعدلات العجز ومعدلات الإستقالة ومعدلات التقاعد المبكر .... إلخ ، حيث يتناقص عدد المؤمن عليهم بالوفاة والعجز والإستقالة والتقاعد المبكر .... إلخ ، ويتزايد العدد بالتعيينات الجديدة .

وبالطبع يستخدم أيضا الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي في التعامل مع إحصاءات العمالة والوفيات وحالات العجز وحالات المعاشات بأنواعها .... إلخ ، ولا يخفي علي أحد أهمية علم الإحصاء في إتخاذ القرارات .

4- النواحي الإكتوارية :

تستخدم العلوم الإكتورارية في حقل التأمين الإجتماعي لتحديد العلاقة بين الإلتزامات وحجم مصادر التمويل المتمثلة في الإشتراكات المدفوعة من العامل و/أو صاحب العمل وذلك عند بدء النظام أو عند أي تعديل بالزيادة علي المزايا التي يكفلها النظام القائم .

كذلك تستخدم العلوم الإكتوارية في مجالات أخري أهمها مايلي :

أ- متابعة سلامة المراكز المالية لنظم التأمين الإجتماعي عن طريق فحص المراكز المالية بصفة دورية وتحديد قيمة الإحتياطي اللازم للتمويل (في تاريخ معين) ومقارنته بمجموع أموال النظام ، فإن كان الإحتياطي اللازم يقل عن مجموع الأموال كان هناك فائضا يمكن إستخدامه في تحسين المزايا ، وإن كان العكس كان هناك عجزا يجب تداركه ويحدد الخبير الإكتواري سبب ظهور هذا العجز وكيفية تداركه .

ب- دراسة أثر التغير في معدلات الوفاة والعجز والإستقالة .... إلخ ، علي المركز المالي للنظام .

ج- دراسة أثر التضخم علي القوة الشرائية للنقود وتحديد حجم الزيادة التي يتحملها النظام علي الأجور والمعاشات .

د- دراسة التدفقات المالية في المستقبل بالنسبة لأموال التأمين الإجتماعي ، مع الأخذ في الإعتبار حجم العمالة الجديدة المتوقعة (بمستوياتها المختلفة) ، وكذلك التدفقات المالية في حالة إهمال العمالة الجديدة (النظم المغلقة) .

5- النواحي الإدارية :

لا شك أن حسن الإدارة له الوزن الأكبر في نجاح أي نظام ، خاصة في النظم الكبيرة مثل نظم التأمين الإجتماعي ، والنواحي الفنية في الإدارة تتعلق بإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، والحاسبات الآلية في إدارة النظام لتقديم أفضل الخدمات في أسرع وقت ممكن .
ونظرا لكبر عدد المشتركين في نظم التأمين الإجتماعي وتباعدها الجغرافي ، تقوم بعض الدول إلي جانب تسجيل البيانات علي الحاسبات الالية ، بالتسجيل علي الميكروفيلم ، وكذلك الإحتفاظ بسجلات يدوية حتي يمكنها الرجوع إليها في حالة أي خطأ في بيانات الحاسب الآلي ، أو خطأ في البيانات التي قد تطلب من المؤمن عليهم ويتم تسجيلها بالخطأ .

نستكمل هذا الموضوع في العدد القادم ان شاء الله،،،